المبادرة الأوربية لسنة ١٩٨٠ وأثرها على علاقات بريطانيا مع طرفي الصراع العربي الإسرائيلي

أ.د.إبراهيم فنجان الإمارة
م.م.أسعد سعدون عبد العالي
جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

خلاصة البحث

يتناول البحث مبادرة سنة ١٩٨٠، التي أطلقتها مجموعة الدول الاقتصادية الأوربية، التي مثلت إحدى المحطات الرئيسة في محاولات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. وقد ركز البحث بشكل اساسي عل موقف الحكومة البريطانية، الذي شهد تطوراً ملحوظاً في ي شكل اساسي طرح هذه المبادرة، والتي كان لها تبعات سياسية واقتصادية على علاقات الحكومة البريطانية مع طرفي الصراع العربي الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: الحكومة البريطانية، الصراع العربي الإسرائيلي، الدول الأوربية، المبادرة الأوربية.

The European Initiative of 1980 and its Impact on British's Relations with Both Sides of the Arab-Israeli Conflict

Prof. Dr. Ibrahim Finjan Al. Emara

Asst. Lect. Asaad Saadoun Abdelali

University of Basrah : College of Education for Human Sciences , Department of History.

Abstract

The initiative of 1980, which was launched by the European economic group, is one of the main stops in the Arab-Israeli conflict, because of its attempt to find a real settlement of the Arab-Israeli conflict, especially the position of the British government, which witnessed a remarkable development in the adoption of this initiative, which had political and economic consequences on the British government's relations with the parties to the Arab-Israeli conflict.

Keywords: British government, Arab-Israeli conflict, the European countries, the European initiative.

المقـــــــدمة:

مثلت التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية، التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط مع نهاية سنة ١٩٧٩ وبداية سنة ١٩٨٠ ، الأساس الذي ارتكزت عليه الحكومة البريطانية في تبني مبادرة أوربية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، لاسيما بعد تغير النظام السياسي في إيران نتيجة قيام الثورة سنة ١٩٧٩، واجتياح القوات السوفيتية لأفغانستان، وما مثله هذا الاجتياح من تهديد مباشر للمصالح البريطانية في المنطقة، فضلاً عن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٠[١]، وما رافق هذه التطورات من ارتفاع مستمر في أسعار النفط الخام، الأمر الذي كانت له تداعيات سلبية على اقتصاد الدول الأوربية لاسيما بريطانيا.

نتيجة لهذه التطورات أدركت حكومات الدول الأوربية، لاسيما الحكومة البريطانية أنه ليس من مصلحتها استمرار حالة التوتر في المنطقة، وأنه عليها السعي بجدية من أجل التوصل لإيجاد حل سلمي لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال تبنيها طرح مبادرة أوربية لتحقيق تسوية نهائية وشاملة لهذا الصراع.

١- الحكومة البريطانية والمبادرة الأوربية لسنة ١٩٨٠.

شهدت منطقة الشرق الأوسط مع نهاية سنة ١٩٧٩ وبداية سنة ١٩٨٠، تطورات سياسية وعسكرية واقتصادية كان لها الأثر البالغ على مسار الصراع العربي الإسرائيلي، لاسيما تأزم العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على أثر قيام الثورة الإيرانية، التي أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي[٢]، وجاءت بنظام حكم جديد في إيران، الأمر الذي ولدَ قلقاً لدى معظم الدول الأوربية حول إمكانية ضمان تدفق النفط الإيراني إلى أوربا[٣].

وما زاد هذا القلق، توسع النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط مع بداية سنة ١٩٧٩، وما تبعها من اجتياح القوات العسكرية السوفيتية لأفغانستان في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩، الذي عمق من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وإمكانية تعرض مصالحها في المنطقة للخطر من الاتحاد السوفيتي لاسيما النفطية منها، وانعكاسات ازدياد نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة على المملكة العربية السعودية ودول الخليج، التي باتت تمثل المصدر الوحيد للنفط بالنسبة لأوربا، فضلاً عن الزيادات التي طرأت على أسعار النفط، وقيام بعض الدول في منظمة أوبك بتجاوز الشركات النفطية الكبرى والتعامل بصورة مباشرة بين الحكومات بعقود نفطية تضمن الإمدادات المتفق عليها، ولكن بأسعار أعلى من الأسعار المحددة في منظمة أوبك، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على ضمان استقرار الأسواق[٤]، إذ ارتفعت أسعار النفط الخام إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٩٧٣[٥] لاسيما وإن ذلك تزامن مع تعثر مفاوضات السلام بين مصر و(إسرائيل)، والصعوبات التي واجهت مباحثات الحكم الذاتي للفلسطينيين، التي كانت تجري بصورة متقطعة[٦]، وتأكيد دول المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC)[٧] على أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تمثل خطوة أولى باتجاه تحقيق التسوية الشاملة للصراع العربي

الإسرائيلي. وعدت الدول الأوربية لاسيما بريطانيا وفرنسا القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي لا يمكن التوصل لإحلال السلام في الشرق الأوسط مالم يتم إيجاد حل للقضية الفلسطينية[٨].

نتيجة للعوامل الوارد ذكرها أعلاه، سعت الحكومة البريطانية بالتنسيق مع مجموعة الدول الأوربية لاسيما فرنسا وألمانيا الغربية إلى العمل على إطلاق مبادرة سلام لتعزيز التسوية الشاملة في الشرق الأوسط، إذ أعلن وزير الخارجية البريطاني اللورد بيتر كارينغتون (Lord Peter Carrington)[٩] خلال زيارته لعدد من بلدان المنطقة لاسيما الخليجية منها في منتصف كانون الثاني ١٩٨٠، طرح مشروع لتعديل قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٢٤٢)[١٠].

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٠ أوضح كارينغتون خلال مناقشته موضوع التحركات المحتملة للحكومة البريطانية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، إن التدخل العسكري للسوفيت في أفغانستان مثلَ تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وأن إدانته من قبل الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز خلق فرصة فريدة على الدول الغربية إستثمارها من أجل مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة بالتعاون مع هذه الدول، التي أبدى معظمها استعداده التام للعمل وبصورة فاعلة مع الغرب من أجل مواجهة التهديد السوفيتي. وأشار كارينغتون إلى ضرورة تفعيل ذلك التعاون مع الدول الإسلامية باتخاذ خطوات فعلية من شأنها المساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي الذي عده عقبة حقيقية تقف في طريق التعاون مع الدول الإسلامية، وأضاف قائلاً "**علينا اتخاذ خطوات سريعة لإظهار التزامنا بتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، تؤكد على أن أمن إسرائيل يكون ضمن حدودها لسنة ١٩٦٧، الذي يُعد مقبولاً لدى العالم الإسلامي ... تكمن أساسيات تلك التسوية للصراع القائم منذ سنة ١٩٦٧ بالرجوع إلى القرار (٢٤٢) الذي يلزم إسرائيل بالانسحاب، مع ضمان حق إسرائيل بالعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. يجب أن تلبي التسوية السياسية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بضمنها حقهم بأن يكون لهم وطن. لكن القرار (٢٤٢) لم يوفر لهم هذا الحق**". وجدد كارينغتون طرح مشروع لتعديل القرار (٢٤٢)، وذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية بإطلاق قرار جديد من مجلس الأمن الدولي لدعم القرار السابق يؤكد على حق تقرير المصير للفلسطينيين يأتي بصورة ملحق بالقرار، وإمكانية قيام مجموعة الدول الأوربية على تبني مبادرة من شأنها تسوية الصراع العربي الإسرائيلي[١١].

قللت رئيسة الحكومة البريطانية مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher)[١٢] في البداية من جدوى المبادرة، التي روج لها وزير خارجيتها كارينغتون بالتعاون مع مجموعة الدول الأوربية، على الرغم من اتفاقها مع وجهة نظره على ضرورة استثمار الموقف من التدخل السوفيتي في أفغانستان من أجل تحسين العلاقات بين الدول العربية والغرب والوقوف بوجه التهديد السوفيتي، لكنها لم تكن متفائلة

بشأن آفاق المبادرة المزمع إطلاقها لإيجاد تسوية للصراع بين العرب و(إسرائيل). وبعد أن استعرضت تاتشر نبذة عن التطور التاريخي للصراع العربي الإسرائيلي منذ سنة ١٩٤٨، والاعتراف ب(إسرائيل) كعضو في الأمم المتحدة، والحروب التي اندلعت بين العرب و(إسرائيل)، لاسيما حرب سنة ١٩٦٧ التي باتت بعدها (إسرائيل) تتمتع بحدود آمنة ومحصنة نوعاً ما، استبعدت تاتشر نجاح أية مبادرة لتسوية الصراع بين الطرفين في ظل التباين الكبير في وجهات النظر بين الجانبين، وأشارت بالقول "**من وجهة نظري ما عدا مصر لم تكن هناك دولة عربية أعطت إشارات قوية تؤكد قبولها بحق إسرائيل بأن تكون عضواً في الأمم المتحدة لها حق الوجود كبلد ... لا أعتقد بأن السعوديين أو العراقيين سيوافقون على ذلك ولو في المستقبل القريب يشاطرهم في ذلك كل من القذافي والقادة الإسلاميين في الجزائر والمغرب وإيران**". كما استبعدت تاتشر قبول (إسرائيل) بالتخلي عن الأراضي التي احتلتها على أثر حرب سنة ١٩٦٧ لاسيما القدس والضفة الغربية[١٣].

لم تكن رئيسة الحكومة البريطانية متحمسة في البداية لطرح أية مبادرة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، لذلك سارعت إلى الإعلان عن تبريراتها حول عدم تفاؤلها من نجاح أية مبادرة لتسوية الصراع في ذلك الوقت.

شاركت الحكومة البريطانية دول المجلس الأوربي[١٤] في ٢٣ نيسان ١٩٨٠، إصدار قرار تضمن الموقف الأوربي الجديد من القضية الفلسطينية خلال اجتماع جمعية المجلس الأوربي في ستراسبورغ الفرنسية[١٥]، وأبرز ما جاء في القرار هو إدانته لسياسة الاستيطان الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة، وعدها مناقضة لنصوص القانون الدولي، وأن اعتراف (إسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية[١٦] بحق (إسرائيل) في الوجود، هو شرط أساسي لأية مفاوضات لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي. وتناول القرار الأبعاد الدينية للوضع في مدينة القدس، ودعا الدول الأوربية في إطار الأمم المتحدة إلى ضرورة احترام القرارات التي ستصدر عن المفاوضات بين الطرفين لاسيما في ما يتعلق بالحدود[١٧].

أثارت مشاركة الحكومة البريطانية في إصدار قرار المجلس الأوربي استياءً لدى الأوساط السياسية الإسرائيلية، ليس فقط في داخل (إسرائيل) بل في خارجها، إذ عبر وفد من جمعية الأصدقاء المحافظين الإسرائيليين في بريطانيا، خلال لقائهم برئيسة الحكومة البريطانية في ١٤ أيار ١٩٨٠، عن استيائهم من المشاركة البريطانية في إصدار هذا القرار، كونه تضمن إمكانية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وانخراطها في المفاوضات التي تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وحذر وفد الأصدقاء المحافظين الإسرائيليين رئيسة الحكومة من خسارة حكومتها دعم أعضاء المجتمع اليهودي في بريطانيا، جراء الميل الذي تبديه وزارة الخارجية البريطانية نحو تأسيس دولة فلسطينية في الضفة الغربية الأمر الذي سيجعل من التدخل السوفيتي في المنطقة حتمياً.

أكدت رئيسة الحكومة البريطانية للوفد الإسرائيلي أن حكومتها ليس لديها النية للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن معارضتها للإرهاب معروفة لدى الجميع، وأنها رفضت لقاء أعضاء منظمة

التحرير الفلسطينية عند زيارتها دمشق لمقابلة قادة المعارضة، وأنه لا يمكن للمنظمة الانضمام لأية مفاوضات حتى يتم تخليهم عن فكرة تدمير دولة (إسرائيل). وأشارت إلى أنه كما للإسرائيليين الحق في الوجود فإن للفلسطينيين الحق في تقرير مصيره ومستقبلهم، وعبرت تاتشر عن قلقها من استمرار احتلال (إسرائيل) للضفة الغربية، وانتقدت تاتشر سياسة حكومة مناحيم بيغن (Menachem Begin)[١٨] لاسيما في إصرارها على الاستمرار في بناء المستوطنات، التي عدتها خطأً كبيراً وتعنتها حول منح الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى فقدان (إسرائيل) بعض أصدقائها الغربيين وازدياد عزلتها الدولية[١٩].

وبينت رئيسة الحكومة البريطانية خلال حضورها اجتماع مجلس العموم (House of Commons)[٢٠] البريطاني الذي عقد في ١٠ حزيران ١٩٨٠، أن من أهم المواضيع التي يجب مناقشتها في مؤتمر وزراء خارجية دول المجموعة الأوربية القادم، موضوعين متبادلتين الأول ضرورة الاعتراف بحق (إسرائيل) في الوجود وراء حدود آمنة، والثاني هو ضرورة الاعتراف بتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة[٢١].

وفي ١٢ حزيران ١٩٨٠، عقد مؤتمر وزراء خارجية دول المجموعة الأوربية التسع في مدينة البندقية (Venice) الإيطالية، من أجل ترجمة واستكمال المبادئ العامة التي صدرت في قرار المجلس الأوربي في ستراسبورغ إلى بيان يصدر عن دول المجموعة الأوربية، للتوصل إلى إيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط[٢٢].

صدر في اليوم التالي عن المؤتمر بيان لدول المجموعة الأوربية عرف ببيان البندقية، الذي عُد تطوراً بارزاً في الموقف الأوربي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، لاسيما في ما يتعلق بتأكيد البيان على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات من دون أن يعترف بالمنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطيني[٢٣].

وجاء البيان الأوربي مستنداً إلى قراري مجلس الأمن الدوليين المرقمين (٢٤٢ و٣٣٨)[٢٤]، وإلى القرارات والبيانات السابقة لمجموعة الدول الأوربية، لاسيما بياناتها الصادرة في ٢٩ حزيران ١٩٧٧، و١٩ أيلول ١٩٧٨، و٢٦ آذار و١٨ حزيران ١٩٧٩، فضلاً عن الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية إيرلندا في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الرابعة والثلاثين نيابة عن دول المجموعة الأوربية في ٢٥ أيلول ١٩٧٩[٢٥]. وكان للحكومة البريطانية دوراً رئيساً في إصدار بيان البندقية عن المجموعة الأوربية، بالتعاون والتنسيق مع حكومتي فرنسا وألمانيا الغربية، وبذل وزير خارجيتها اللورد كارينغتون جهوداً حثيثة من اجل صدور هذا البيان بتلك الصيغة[٢٦].

أدركت رئيسة الحكومة البريطانية أن تحقيق الاستقرار، والتسوية الدائمة في المنطقة لا يتم إلا عن طريق تسوية القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، إذ عبرت عن ذلك في مذكراتها

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

"إن إزالة التظلم الفلسطيني، حتى ولو بشكل محدود، شرط ضروري، إن لم يكن كافياً، لقطع جذور سرطان الإرهاب في الشرق الأوسط من جذوره. والطريقة الوحيدة التي يمكن أن يحدث بها هذا، كما كان واضحا منذ فترة طويلة، هي قيام إسرائيل بتبادل الأرض مقابل السلام، وإعادة الأراضي المحتلة للفلسطينيين مقابل تعهدات ذات مصداقية باحترام أمن إسرائيل"[٢٧].

حرصت الحكومة البريطانية عبر مساهمتها في صياغة بنود بيان المجموعة الأوربية، إلى أن تحقق التوازن بين موقف مجموعة الدول الأوربية من جهة وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وضرورة المشاركة الأمريكية في عملية السلام والتسوية المنشودة، وأن البيان الأوربي جاء مكملاً لمساعي الولايات المتحدة في إرساء دعائم السلام التي بداءتها في عملية كامب ديفيد، وليس بديلاً عنها. وقد تجسد ذلك عبر خطاب وزير الخارجية اللورد كارينغتون أمام مجلس اللوردات في ٩ تموز ١٩٨٠، إذ أشار بالقول " **لا أحد منا يعمل تحت الوهم بأن أوروبا قادرة على التوصل إلى تسوية بمفردها. إن المشاركة الكاملة للولايات المتحدة أمر حيوي بالنسبة لفرص السلام**"[٢٨].

لذلك أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رضاها عن ما تضمنه البيان الأوربي بعد أن اطمأنت بأن محتوى البيان لن يضر باتفاقية كامب ديفيد، على الرغم من معارضتها له في السابق، بسبب خوفها من تعاظم نفوذ الدول الأوربية في منطقة الشرق الأوسط[٢٩].

٢- أثر المبادرة الأوربية على العلاقات البريطانية الإسرائيلية.

مع بداية سنة ١٩٨٠ شهدت العلاقات البريطانية الإسرائيلية نوعاً من التوتر، نتيجة لموقف الحكومة البريطانية من تطورات قضية الصراع العربي الإسرائيلي، لاسيما بعد إعلان وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون، في أثناء زيارته لعدد من دول منطقة الشرق الأوسط، عزم حكومته طرح مشروع تعديل قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢)، والدعوة إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين في ظل تسوية تفاوضية[٣٠].

أزداد هذا التوتر مع مشاركة الحكومة البريطانية دول المجموعة الأوربية، الترويج لإمكانية طرح مبادرة من شأنها تعديل القرار المذكور ومنح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره، إذ دعا مناحيم بيغن الدول الأوربية إلى عدم التدخل في العلاقات الإسرائيلية العربية، وإن تدخلها والتهديد بتعديل القرار رقم (٢٤٢) من شأنه أن يعطي نتائج عكسية ويعرقل عملية السلام في المنطقة، وانتقدت الأوساط السياسية الإسرائيلية موقف الدول الأوربية، إذ أشار عضو الكنيست الإسرائيلي أبا إيبان (Abba Eban)[٣١] إلى أن العلاقات مع دول أوربا وصلت إلى مستوى متدني لم تشهده في السابق[٣٢].

كان نائب وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد (Douglas Hurd)[٣٣]، قد عقد اجتماعاً في بريطانيا مع زعماء الجالية اليهودية هناك في ٢٧ آذار ١٩٨٠، أوضح فيه أن حكومته تدرس مسألة

تعديل القرار رقم (٢٤٢) لصالح الفلسطينيين، وأن المصالح البريطانية تتطلب أن يسود السلام في منطقة الشرق الأوسط، وبين هيرد أن السياسية البريطانية تجاه المنطقة لم تبنى على أسس براغماتية مثل النفط والتجارة[٣٤]، في إشارة واضحة إلى التوتر الحاصل في العلاقات البريطانية الإسرائيلية نتيجة الموقف البريطاني من الصراع العربي الإسرائيلي.

ولعل دوغلاس هيرد كان صائباً في قوله أن المصالح البريطانية تتطلب أن يسود السلام في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لكبح جماح توسع نفوذ الاتحاد السوفيتي، ومحاولته استغلال حالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة، وبالتالي منع حدوث أي تهديد للمصالح البريطانية في منطقة الشرق الوسط، لاسيما المصالح التجارية وضمان استمرار تدفق النفط العربي لأوربا وبأسعار مناسبة، وهوما يتفق مع السياسة الخارجية البريطانية، أما قوله بأن السياسية البريطانية تجاه منطقة الشرق الأوسط لم تبنى على أسس براغماتية مثل النفط والتجارة، فإن نائب الوزير البريطاني هنا قد جانب الصواب لأن من أهم المحددات الأساسية للسياسة الخارجية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط هي ضمان استمرار تدفق النفط العربي لأوربا وبأسعار مناسبة، والمحافظة على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة، لاسيما تجارة الأسلحة التي لها مردودات مادية كبيرة على بريطانيا. وهنا يمكن القول بأن تصريح نائب الوزير البريطاني هيرد يندرج ضمن التصريحات الديماغوجية (Demagogy)[٣٥].

ومع اقتراب موعد اجتماع مجموعة الدول الأوربية في مدينة البندقية، هاجمت (إسرائيل) الدول الأوربية بشأن عزمها الاعتراف للفلسطينيين بحق تقرير المصير[٣٦]، وطالبت الحكومة البريطانية وحكومات الدول الأوربية لاسيما فرنسا وألمانيا الغربية في أيار ١٩٨٠ الولايات المتحدة الأمريكية، بالضغط على (إسرائيل) من أجل دفع مفاوضات الحكم الذاتي إلى الأمام، وأنهم بخلاف ذلك سيقدمون إلى مجلس الأمن اقتراحاً بتعديل القرار (٢٤٢). ومن جانبها، عدت (إسرائيل) المبادرة الأوربية أحد الأخطار التي تواجهها في حال فشل مفاوضات الحكم الذاتي، ودعا رئيس الحكومة الإسرائيلية بيغن حكومات الدول الأوربية وبرلماناتها وشعوبها عدم الاستمرار بدعم المبادرة الأوربية لما تشكله من خطر على وجود (إسرائيل) [٣٧].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حثّت حكومات دول المجموعة الاقتصادية الأوربية لاسيما الحكومة البريطانية بعدم المضي بالمبادرة الأوربية أو على الأقل تأجيلها إلى وقت آخر[٣٨].

كثفت الحكومة الإسرائيلية من جهودها ولقاءاتها بالمسؤولين الأوربيين لاسيما البريطانيين، من أجل ثنيهم عن الاستمرار في طرح مبادرتهم، ففي أثناء لقاء وفد من الأصدقاء المحافظين الإسرائيليين في بريطانيا برئيسة الحكومة البريطانية تاتشر، عبر الوفد عن مخاوفه من الموقف الأوربي الذي تقوده فرنسا تجاه (إسرائيل)، وأن على الحكومة البريطانية أن لا تنجر وراء الرغبات الفرنسية، وأشار الوفد بأن ثقتهم بوزارة الخارجية البريطانية بدأت تهتز لاسيما من قبل الجالية اليهودية في بريطانيا[٣٩].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

وعند صدور بيان البندقية في ١٣ حزيران ١٩٨٠، سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى شجب البيان الأوربي على لسان رئيسها بيغن، الذي عد الدول الأوربية التي اشتركت في إصدار البيان بأنها تدخلت في قضية القدس العاصمة الأبدية (لإسرائيل)، وإدانة حقهم الشرعي في الاستيطان على أي جزء من الأراضي الإسرائيلية، وإن بيان البندقية يمثل استسلاماً أمام العناصر التي ترغب في تخريب عملية السلام في الشرق الأوسط، ووجهت وزارة الخارجية الإسرائيلية دعوة إلى سفراء الدول الأوربية للتعبير عن احتجاج الحكومة الإسرائيلية على مضامين بيان البندقية، وطلبت منهم نقل وجهة النظر الإسرائيلية من هذا البيان إلى حكوماتهم بما فيها الحكومة البريطانية[٤٠].

وفي مقابل ذلك، عبرت الحكومة البريطانية عن أسفها لرد الفعل الرسمي للحكومة الإسرائيلية حول بيان البندقية، وذلك عبر تبادل وزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون الرسائل مع نظيره الإسرائيلي إسحاق شامير[٤١] في ٢٧ حزيران ١٩٨٠، إذ أكد الأخير على قلق حكومته من محاولة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات في ظل تبنيها لأهداف وسياسات تقضي بتدمير دولة (إسرائيل) وجلب الحرب لها، في حين أوضح اللورد كارينغتون بأنه لا يمكن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات لتحقيق التسوية الشاملة وسط المكانة التي تتمتع بها في العالم العربي فضلاً عن مكانتها لدى جمهور كبير من الفلسطينيين، مؤكداً "**إن العبء والمشكلة الدائمة في رسالتنا إلى منظمة التحرير الفلسطينية بأن آمالهم وتطلعاتهم ستبقى بعيدة التحقيق طالما لا يقبلون بحق إسرائيل بالأمن والسلام**".

ويمكن أن نلحظ التوتر في العلاقات البريطانية الإسرائيلية على أثر صدور بيان البندقية، عبر رفض الحكومة البريطانية تجهيز (إسرائيل) بأنواع معينة من الأسلحة والمعدات العسكرية، لاسيما دبابات العقرب (Scorpion Tanks) التي امتازت بكونها دبابات خفيفة الوزن. كما تم رفض طلبات إسرائيلية أخرى بتجهيز الأسلحة والمعدات البريطانية، لأن ذلك من شأنه أن يعرض المصالح البريطانية في الشرق الأوسط للخطر لاسيما مع الدول العربية، وأشار وزير الخارجية كارينغتون إلى ضرورة رفض الحكومة البريطانية تجهيز (إسرائيل) بالأسلحة والمعدات العسكرية، إذ أن (إسرائيل) فضلاً عن امتلاكها لخزين ممتاز من الأسلحة والمعدات، بإمكانها الحصول على أحدث الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية[٤٢]. ويبدو أن بيان البندقية كانت له آثاراً سلبية على العلاقات بين بريطانيا و(إسرائيل)، في ظل الدور الفعال الذي أدته الحكومة البريطانية في إصدار هذا البيان.

ومما تجدر الإشارة إليه، إن تأييد رئيسة الحكومة البريطانية لبيان البندقية، الذي وصفته بأنه قد حقق التوازن الصحيح بين الفرقاء، بعد أن كانت غير متفائلة من جدوى تبني وزارة خارجيتها طرح مبادرة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي[٤٣]، جاء بسبب تخوفها من تعاظم تهديد الاتحاد السوفيتي لمنطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعد اجتياح القوات السوفيتية لأفغانستان، الأمر الذي من شأنه أن يعرض المصالح البريطانية والغربية في المنطقة للخطر، وهو ما أوردته في مذكراتها وتخوفها من تنامي

الخطر السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط واستغلاله للفوضى التي كانت تخيم على المنطقة[٤٤].

٣- أثر المبادرة الأوربية على العلاقات البريطانية العربية.

تباينت آراء معظم الدول العربية، حول إعلان الدول الأوربية سنة ١٩٨٠ عن نيتها طرح مشروع لتعديل قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢)، والاعتراف بحق تقرير المصير، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، إذ انقسمت الدول العربية على قسمين حول طرح هذه المبادرة من قبل الدول الأوربية[٤٥]،ففي ١٥ نيسان ١٩٨٠، أعلنت مجموعة الدول العربية المنضوية تحت جبهة الصمود والتصدي[٤٦]، وهي كل من (الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية) عن رفضها لأي مشروع من أجل تعديل قرار مجلس الأمن الدولي، وذلك خلال حضور رؤساء دول الجبهة مؤتمر القمة الرابع المنعقد في طرابلس؛ كونها لا تعترف أصلاً بالقرار (٢٤٢) ولا تعده أساساً مناسباً لحل الصراع[٤٧].

في حين شجعت الدول العربية الأخرى لاسيما المملكة العربية السعودية والأردن، تقديم أي مشروع من شأنه تعديل قرار مجلس الأمن سالف الذكر، إذ طالبت الحكومة السعودية الإدارة الأمريكية من أجل السعي لتعديل القرار، وكان الملك الأردني الحسين بن طلال[٤٨] من أبرز الداعمين والمساندين لأية مبادرة أوربية مستقلة تتفق وأهداف السياسة الخارجية المعتدلة، التي تسعى من جهة إلى تعبئة مساندة قوى دولية تكون أكثر تأييداً للعرب من الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن تصل إلى حد تبني المواقف العربية المتشددة التي تريد تدعيم الوضع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على حساب الأردن. ومن جهة أخرى ممارسة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استخدام نفوذها للحصول على تنازلات من (إسرائيل) تشجع المواقف العربية المعتدلة[٤٩]. وبذلك كان هناك تباين في الآراء بين معظم الدول العربية، حول طرح مشروع أوربي من أجل تعديل قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢).

استمر هذا التباين بعد صدور بيان البندقية في ١٣ حزيران ١٩٨٠، إذ رفضت دول (جبهة الصمود والتصدي) هذا البيان، واتهمت الدول العربية المؤيدة له بأنها قوى رجعية تسعى بالتعاون مع الدول الأوربية للنيل من التضامن العربي، وأدانت منظمة التحرير الفلسطينية البيان وعدته نتاج للابتزاز الأمريكي، وإن الدول الأوربية التي رعت البيان تساير التوجه الأمريكي وخط كامب ديفيد[٥٠].

أما مصر فقد عارضت المبادرة الأوربية في البداية، كونها ترى بأن الحل للوصول إلى تحقيق السلام في المنطقة هو الاستمرار في ما أقرته اتفاقية كامب ديفيد، لذا شجعت مصر التحرك الأوربي من أجل الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الشعب الفلسطيني في إطار اتفاقية كامب ديفيد، إذ أن الحكومة المصرية كانت تؤمن بان الضغط على (إسرائيل) من شأنه أن يعطي نتائج جيدة، في حين أن إطلاق مبادرة جديدة قد يؤدي إلى نتائج سبيلة على عملية السلام[٥١].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

لكن الموقف المصري من المبادرة الأوربية وبيان البندقية، سرعان ما تبدل من موقف المعارضة إلى موقف التأييد والدعم للبيان، إذ عبر الرئيس المصري محمد أنور السادات[٥٢] عن رضاه لما ورد من بنود في بيان البندقية، كونها جاءت متفقة مع عملية السلام ومكملة لها، وذلك خلال زيارة نائب الرئيس المصري محمد حسني مبارك[٥٣] لبريطانيا في ٢ أيلول ١٩٨٠، ولقائه برئيسة الحكومة البريطانية تاتشر، وكان مبارك قد نقل لتاتشر شكر الرئيس السادات لها عن الدور الذي أدته حكومتها في المباحثات التي أظهرت البيان بهذه الصيغة التي يجدها مناسبة لجميع اطراف الصراع[٥٤]

وكانت ردود الفعل العربية تجاه بيان دول المجموعة الأوربية في البندقية انقسمت بين الرفض والتأييد، فبالنسبة للدول العربية التي تبنت خيار الرفض فإن علاقاتها مع بريطانيا لم تتطور، كون الحكومة البريطانية كانت قد أدت دوراً بارزاً في الإعداد لمؤتمر القمة الأوربي وفي صياغة بنود بيان البندقية سنة ١٩٨٠[٥٥].

أما الدول العربية التي اتخذت قرار التأييد لبيان البندقية، فقد شهدت معظمها تطوراً في علاقاتها مع بريطانيا، إذ رحب الأردن بهذا البيان، وعده تقدماً في مسار محاولة إحلال السلام في المنطقة، وسط الجهود التي بذلتها الحكومة البريطانية بالتعاون مجموعة الدول الأوربية في صياغة وإصدار هذا البيان، ويمكن أن نلحظ هذا التطور في العلاقات بين بريطانيا والأردن، عبر تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين، والتباحث حول قضايا إحلال السلام في الشرق الأوسط لاسيما قضية الصراع العربي الإسرائيلي[٥٦].

أما انعكاس البيان الأوربي في البندقية على العلاقات البريطانية العراقية، فكان له الأثر في تطور العلاقات ما بين الحكومتين البريطانية والعراقية لاسيما التجارية منها، إذ دفعت علاقات العراق المتدهورة مع دول (جبهة الصمود والتصدي) ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعلاقته المتوترة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يبدي ترحيبه بمضاعفة الدور الأوربي والتقدم بمبادرة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، إذ تضاعف حجم الصادرات البريطانية إلى العراق مع سنة ١٩٨٠، وبلغ ما يزيد على (٣٠٠) مليون جنيه أسترليني وهو مالم تشهده السنوات السابقة لحجم الصادرات البريطانية إلى العراق، ومثل العراق رابع أكبر بلد عربي من حيث توجه الصادرات البريطانية إليه[٥٧].

وكانت المملكة العربية السعودية قد أيدت منذ البداية، طرح أية مبادرة أوربية من شأنها أن تساهم في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، إذ طلبت من الحكومة البريطانية في أثناء مشاركتها في صياغة بنود بيان البندقية ١٩٨٠، بأن تتخذ موقفاً أكثر تأييداً للعرب منه (لإسرائيل)، مقابل عقد صفقات أسلحة بين المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية[٥٨]. وعلى اثر ذلك تطور التبادل التجاري بين الحكومتين ، ولم يقف عند حد صفقات الأسلحة بل تعداه إلى صفقات تجارية أخرى[٥٩].

ويمكن أن نلحظ أثر المبادرة الأوربية على العلاقات البريطانية العربية، عبر تأييد الحكومة البريطانية

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

لمشروع القرار رقم (٤٧٦)[٦٠] في ٣٠ حزيران ١٩٨٠، الذي قدمته مجموعة الدول الإسلامية إلى مجلس الأمن الدولي، وتم التصويت عليه بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت[٦١]، والمتضمن أدانة (إسرائيل) لرفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة حول القدس، ومحاولتها إصدار قانون في الكنيست الإسرائيلي يقضي بأن تكون القدس عاصمة (لإسرائيل)[٦٢].

ولعل تأييد الحكومة البريطانية لمشروع القرار، على الرغم من امتناع الولايات المتحدة الأمريكية من التصويت عليه، يعد تطوراً في العلاقات البريطانية العربية، في ظل حرص الحكومة البريطانية بأن تأتي سياستها متوافقة ومنسجمة مع السياسة الأمريكية.

وخلال المناقشات في مجلس الأمن حذرت الحكومة البريطانية (إسرائيل) في ٣٠ حزيران ١٩٨٠، عبر مندوبها في المجلس من الاستمرار في سياستها الرامية لإعلان القدس عاصمة لها، وأكد المندوب البريطاني على أن حكومته تعارض أي خطوة منفردة من شأنها تغيير وضع القدس، وأن موقف حكومته من قضية القدس واضح، وهو أن القدس الشرقية هي جزء من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧[٦٣].

وفي ٢٩ تموز ١٩٨٠ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً حول القضية الفلسطينية، تضمن أهمية التوصل لإيجاد حل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وضرورة الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة وطن مستقل لهم يتمتع بالسيادة الكاملة، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمرات والمناقشات التي تتناول القضية الفلسطينية، فضلاً عن مبدأ عدم قبول الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وصدر هذا القرار بموافقة ١١٢ دولة ومعارضة سبع دول وامتناع ٢٤ دولة عن التصويت بما فيها بريطانيا[٦٤].

ويبدو أن هناك تناقضاً في السياسة الخارجية للحكومة البريطانية، فبعد دعمها لمبادرة مجموعة الدول الاقتصادية الأوربية وصدور بيان البندقية ١٣ حزيران ١٩٨٠، امتنعت عن التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩ تموز ١٩٨٠، على الرغم من تضمن قرار الجمعية العامة لمواد مقاربة للمواد التي وردت في بيان البندقية، لاسيما في ما يتعلق بضرورة التوصل لإيجاد حل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعدم قبول الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المؤتمرات والمناقشات التي تتناول القضية الفلسطينية. ولعل هذا التناقض قد ارتبط بحرص الحكومة البريطانية على اتباع سياسة متوازنة بين طرفي الصراع.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د – المجلد ٤٤ – كانون الأول لسنة ٢٠١٩

الخـــــــــاتمة:

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن سياسة الحكومة البريطانية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي قد شهدت تطوراً ملحوظاً، لاسيما بعد تولي حزب المحافظين السلطة بزعامة مارغريت تاتشر، ومحاولتها لإيجاد حل لهذا الصراع عبر الدور الذي أداه وزير الخارجية اللورد كارينغتون في تبني مبادرة وبيان البندقية ١٩٨٠. وقد أدت التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، لاسيما الغزو السوفيتي لأفغانستان والحرب العراقية الإيرانية، دوراً فاعلاً في تحديد السياسة الخارجية البريطانية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي وظهور بوادر ميل الحكومة البريطانية للجانب العربي عبر توجيهها النقد للجانب الإسرائيلي في أكثر من مناسبة. في ظل تخوف الحكومة البريطانية من امتداد النفوذ السوفيتي إلى المنطقة لاسيما دول الخليج وتدخله في هذا الصراع الأمر الذي يشكل تهديداً للمصالح البريطانية.

المصـــــــــادر

(١) حرب نشبت بين العراق وإيران بسبب خلاف حدودي، بدأت بمناوشات بين الجيشين بعد إعلان العراق نقضه لاتفاقية الجزائر، استمرت الحرب لثمانية أعوام، عرفت دولياً بحرب الخليج الأولى، وفي العراق قادسية صدام وفي إيران الدفاع المقدس، خلفت الحرب نحو مليون قتيل وخسائر مادية بلغت ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، فضلاً عن خسائر انقطاع العائدات النفطية، وعُدت أطول نزاع عسكري في القرن العشرين، انتهت بقبول إيران قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٥٩٨) الذي صدر في ٢٠ تموز ١٩٨٧ وتضمن وقف إطلاق النار: ينظر. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، شركة العارف للأعمال، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٠٩-٢١٣؛ فردريك معتوق، معجم الحروب، شركة الطبع والنشر اللبنانية، لبنان، ١٩٩٦، ص١٦٥.

(٢) (١٩١٩-١٩٨٠) شاه إيران المخلوع، خلف والده عندما استقال الأخير سنة ١٩٤١، كان يتلقى الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وكالة الاستخبارات المركزية، اعتمد على جهاز الاستخبارات (السافاك) لتصفية أعدائه، تمت الإطاحة بنظام حكمه سنة ١٩٧٩ على أثر قيام الثورة الإسلامية في إيران. ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٢، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٣، ص٤٩٥-٤٩٧.

(٣) نادية محمود مصطفى، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١١٦-١١٧.

(٤) نبيه الاصفهاني، المبادرة الأوربية من ستراسبورج إلى البندقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦١، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٠٩.

(5) Bat Yeor, Eurabia The Euro-Arab Axis, Madison Teaneck Fairleigh Dickinson University Press, 2005, P84.

(6) Daniel Patrick Strieff, The President and the Peacemaker, Jimmy Carter and the Domestic Politics of Arab-Israeli Diplomacy 1977-1980, Unpublished thesis partial for the degree of PhD, The London School of Economics and Political Science, 2013, P259.

(٧) (European Economic Community)، تأسست بموجب معاهدة روما سنة ١٩٥٧، من أجل تحقيق الوحدة الكمركية والاقتصادية في أوربا، دخلت المعاهدة حيز التنفيذ سنة ١٩٥٨، تألفت من ست دول هي: فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ، انضمت بريطانيا إليها سنة ١٩٧٣، واختيرت بروكسل مقراً لها. ينظر: بان ثامر العاني، السوق الأوربية المشتركة ١٩٦٤-١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص٩١-٩٢؛ أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٦٥٢-٦٥٣.

(8) Costanza Musu, European Union Policy towards the Arab–Israeli Peace Process The Quicksands of Politics, Palgrave Macmillan Publishers Limited, London, 2010, P39.

(٩) سياسي ودبلوماسي بريطاني، ينتمي إلى الجناح الليبرالي في حزب المحافظين، ولد سنة ١٩١٩ وسط أسرة ارستقراطية، تسلم عدة مناصب إدارية وعسكرية، أصبح سنة ١٩٥٩مندوبا سامياً لبلاده في أستراليا، ومن ثم عُين قائداً للبحرية، وشغل عدة حقائب وزارية أبرزها الدفاع سنة ١٩٧٠، والطاقة سنة ١٩٧٤، والخارجية أثناء تولي مارغريت تاتشر رئاسة الوزراء سنة ١٩٧٩، أصبح سنة ١٩٨٤ أميناً عاماً لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ينظر:

Kevin Theakston, British foreign secretaries since 1974, Taylor and Francis Library, London, 2004, P119-130.

(10) Sarah Scott, British foreign Policy Towards Syria Its Importance, Its Distinctiveness and its Relations to the Policy of other actors in the region, Unpublished thesis partial for the degree of PhD, University of St Andrews, 2016, P150.

(11) M.T.F.A., PREM19/295, Middle East: Carrington minute to Margaret Thatcher (Arab-Israel) possible British moves, London, 13 February 1980, Confidential, No. f94, declassified 2010.

(١٢) (١٩٢٥– ٢٠١٣) مارغريت هيلدا روبرتس (Margaret Hilda Roberts)، من مقاطعة لينكولنشاير (Lincolnshire) شرق إنكلترا، أنهت دراستها الابتدائية ومن ثم الثانوية لتلتحق بإحدى كليات جامعة أكسفور عبر منحة دراسية قدمت لها، أنتمت لحزب المحافظين سنة ١٩٤٨، في سنة ١٩٧٤ أصبحت زعيمة للحزب، شغلت منصب رئاسة وزراء بريطانيا لثلاث دورات متتالية ١٩٧٩–١٩٩٠. ينظر:

Margaret Thatcher, The Path to Power, publishers Harper Collins, London, 1995, P4.

(13) M.T.F.A., PREM19/295 f89, Middle East: Hailsham minute to Margaret Thatcher (Arab-Israel) response to Carrington's minute, London, 14 February 1980, Confidential, No. f89, declassified 2010.

(١٤) (European Council) تأسس سنة ١٩٧٥ بناءً على اقتراح تقدم به الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان، يضم رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية الأوربية، والاجتماع لثلاث مرات في السنة الواحدة، من أجل تحديد التوجهات السياسية الكبرى ومناقشة المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجه الأسرة الأوربية، وتتناوب الدول الأعضاء على استضافة ورئاسة المجلس بصورة دورية كل ستة أشهر. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص٤٣–٤٤.

(15) The Financial Times, London, No. 28150, 23 April 1980.

(١٦) تجمع منظمات المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها منظمة فتح، أعلنت منذ الستينيات أنها تحمل نضال الشعب الفلسطيني ضد الأطماع الإسرائيلية برئاسة ياسر عرفات. ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، WWW.Kotobarabia.com، ص٤٢٧.

(١٧) نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(١٨) (١٩١٣–١٩٩٢) مناحيم بيغن من يهود روسيا، انتقلت عائلته إلى بولندا هرباً من القتال بين الجيشين الروسي والألماني في أثناء الحرب العالمية الأولى، درس القانون في جامعة وارسو، انتمى إلى منظمة الأرغون سنة ١٩٤٣، عمل في المعارضة السياسية بعد تأسيس (إسرائيل) ١٩٤٨–١٩٧٧، وصل إلى رئاسة الوزراء بعد فوز حزبه الليكود سنة ١٩٧٧، وقع مع السادات اتفاقيات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨، ومن ثم معاهدة سلام بين مصر و(إسرائيل) سنة ١٩٧٩. ينظر:

Spencer C. Tucker and Others, the Encyclopedia of the Arab-Israeli Conflict, Political, Social, and Military History, Vol. I, ABC- CLIO, Inc, California, 2008, P201-203.

(19) M.T.F.A., PREM19/879, Israel, No.10 record of conversation Margaret Thatcher and Conservative Friends of Israel (PLO, Camp David, West Bank), London, 14 May 1980, Confidential, No. f12, declassified 2012.

(٢٠) هو أحد المجلسين اللذين تتألف منهما السلطة التشريعية في بريطانيا، ينتخب أعضائه بالإقتراع العام والمباشر من بين المواطنين الذين أكملوا ثمانية عشر عاماً، ويبلغ عدد أعضائه أكثر من ٦٣٥ عضواً. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج٦، ص٣٢٨.

(21) M.T.F.A., Hansard HC 986/294/301, Meeting of the House of Commons, London, 10 June 1980.

(22) The Times, London, No. 60649, 12 June 19٨٠.

(23) Costanza Musu, Op. Cit., P40.

(٢٤) للمزيد حول القرارين (٢٤٢-٣٣٨). ينظر: حسن نافعة، مصر والصراع العربي- الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٤٥-١٤٦.

(25) Mahdi Abdul Hadi, Documents On Palestine, Vol. IIl, Passia Publication, Jerusalem, 2007, P234.

(26) Sarah Scott, British foreign Policy Towards Syria Its Importance, Its Distinctiveness and its Relations to the Policy of other actors in the region, Unpublished thesis partial for the degree of PhD, University of St Andrews, 2016, P148.

(27) Margaret Thatcher, The Downing Street Years, Harper Collins, London, 1993, p.102.

(28) Sarah Scott, Op. Cit., P151.

(29) Costanza Musu, Op. Cit., P39.

(٣٠) نادية محمود محمد مصطفى، المصدر السابق، ص١١٨-١١٩.

(٣١) (١٩١٥-٢٠٠٢) سياسي إسرائيلي ولد في جنوب أفريقيا، انتقل إلى إنجلترا في سن مبكرة وتلقى تعليمه في جامعة كامبريدج، عمل بعد تخرجه محاضراً للغات والأدب في نفس الجامعة، عُين سنة ١٩٤٨ مندوباً (لإسرائيل) في الأمم المتحدة، ومن ثم سفيراً في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥٠-١٩٥٩، بعدها أصبح وزيراً للخارجية ١٩٦٦-١٩٧٤، وعمل كرئيس للجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي ١٩٨٤-١٩٨٨. ينظر:

Spencer C. Tucker and Others, Op. Cit., Vol. I, P312-313.

(٣٢) حمدان بدر، زيارة السادات لواشنطن وتعثر مفاوضات الحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٢، بيروت، ١٩٨٠، ص١٧١.

(٣٣) سياسي بريطاني من حزب المحافظين، عمل كدبلوماسي في الصين ١٩٥٤-١٩٥٦، عُين سفيراً لبلاده في الأمم المتحدة سنة ١٩٦٠، أصبح سنة ١٩٦٨ مديراً للمكتب الخاص لرئيس الحكومة البريطانية إدوارد هيث، عُين سنة ١٩٧٩ نائباً لوزير الخارجية اللورد كارينغتون، عمل ناطقاً عن الشؤون الأوربية بالنسبة لأحزاب المعارضة ١٩٨٢-١٩٨٤، ومن ثم أصبح وزير دولة للشؤون الخارجية ١٩٨٩-١٩٩٥، له عدة مؤلفات أبرزها حرب السهم، وحرب الحدود. ينظر:

Kevin Theakston, Op. Cit., P195-198.

(٣٤) حمدان بدر، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٣٥) مصطلح سياسي يعني المنطق الثنائي في الحكم على الأشياء، أصله كلمة يونانية مشتقة من مقطعين (ديموس) وتعني الشعب و(غوجية) وتعني العمل، أما معناها السياسي فيدل على مجموعة الأساليب والخطابات والمناورات والحيل السياسية، التي يلجأ إليها السياسيون لخداع الشعب وإغرائه بوعود غير حقيقية، من أجل الوصول للسلطة أو

المحافظة عليها خدمة لمصالحهم. ينظر: حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، دار العلوم، مصر، ٢٠١٠، ص٩٥.

(٣٦) نبيه الأصفهاني، المصدر السابق، ص٢١١.

(٣٧) مكرم يونس، مفاوضات الحكم الذاتي والمبادرة الأوربية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٤، بيروت، ١٩٨٠، ص١٨٣-١٨٤.

(38) F.R.U.S., Vol. IX, Memorandum From Robert Hunter of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs, Washington, 13 May 1980, No. 364, P1228.

(39) M.T.F.A., PREM 19/879 Israel: F.C.O. briefing for No.10 Margaret Thatcher meeting with Conservative Friends of Israel, London, 13 May 1980, Confidential, No. f16, declassified 2012.

(٤٠) مكرم يونس، موقف (إسرائيل) من مفاوضات الحكم الذاتي والمبادرة الأوربية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٥، بيروت، ١٩٨٠، ص١٧٢.

(٤١) سياسي إسرائيلي يميني، ولد سنة ١٩١٥ في بولندا، انتقل سنة ١٩٣٥ إلى فلسطين، أنتخب سنة ١٩٧٣ عضواً في الكنيست الإسرائيلي، بعد استقالة دايان شغل منصب وزير الخارجية سنة ١٩٨٠-١٩٨٣، شكل مع بيريز حكومة ائتلافية أصبح فيها رئيساً للوزراء١٩٨٣-١٩٨٤، ومن ثم وزيراً للخارجية ١٩٨٤-١٩٨٦، ومن ثم رئيساً للوزراء ١٩٨٦-١٩٩٢.

Spencer C. Tucker and Others, Op. Cit., Vol. III, P903-904.

(42) M.T.F.A., PREM19/297, Middle East: F.C.O. letter to No.10 reply to letter from Prime Minister Begin of Israel PLO, London, 9 July 1980, Confidential, No. f282, declassified 2010.

(43) Margaret Thatcher, Op. Cit., P90.

(44) Margaret Thatcher, Ibid, P87.

(٤٥) نادية محمود محمد مصطفى، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٤٦) جبهة عربية تشكلت على أثر زيارة السادات للقدس سنة ١٩٧٧، خلال المؤتمر العربي المصغر الذي عقد في ليبيا، ضمت كل من سوريا والعراق واليمن الديمقراطية فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، سعت إلى العمل على إحباط اتفاقيات كامب ديفيد، ضعفت بعد دخول العراق حربه مع إيران سنة ١٩٨٠. ينظر: سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط (العراق- سوريا- لبنان- فلسطين- الأردن)، دار الجميل، بيروت، ١٩٩٨، ص١٠٤-١٠٥.

(٤٧) صحيفة الرأي، الأردن، العدد ٣٦٣٩، ١٥ نيسان ١٩٨٠.

(٤٨) (١٩٣٥-١٩٩٩) ملك الأردن من العائلة الهاشمية، تولى العرش سنة ١٩٥٣، بعد تخلي والده طلال بن عبدالله عن العرش لأسباب صحية ، تلقى تعليمه العسكري في كلية سندهرست العسكرية بإنكلترا، أقام الاتحاد الهاشمي مع العراق سنة ١٩٥٨ رداً على قيام الوحدة بين مصر وسوريا، شهدت فترة حكمه سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية التي ترتبت على ست حروب شرق أوسطية، شارك الأردن بثلاث منها، بقي ملكاً للأردن حتى وفاته سنة ١٩٩٩. ينظر: فراس البيطار، المصدر السابق، ج٢، ص٦٢٤-٦٢٦.

(٤٩) كمال محمد عبد القادر عثمان، مواقف دول السوق الأوربية المشتركة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي من عام ١٩٦٧-١٩٨٧، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، ٢٠٠٦، ص١٨٩.

(٥٠) نادية محمود محمد مصطفى، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٥١) نبيه الأصفهاني، المصدر السابق، ص٢١٢.

(٥٢) (١٩١٨-١٩٨١) رئيس مصر ١٩٧٠-١٩٨١، تخرج من المدرسة الحربية سنة ١٩٣٨، سجن لأكثر من مرة

لنشاطه السياسي، وطرد من الجيش سنة ١٩٤٨ وأُعيد للخدمة سنة ١٩٥٠، أشترك بالثورة التي أطاحت بالنظام الملكي سنة ١٩٥٢، أصبح نائباً للرئيس جمال عبدالناصر ١٩٦٤-١٩٦٩، عُين رئيساً بعد وفاة عبد الناصر سنة ١٩٧٠. ينظر: فراس البيطار، المصدر السابق، ج١، ص٤١٥-٤١٦.

(٥٣) عسكري ورجل دولة مصري، رابع رئيس جمهورية في مصر بعد إلغاء النظام الملكي سنة ١٩٥٢، ولد سنة ١٩٢٨ في محافظة المنوفية، عينه عبد الناصر سنة ١٩٦٩ رئيساً لأركان حرب القوات الجوية، وفي سنة ١٩٧٢ عينه السادات قائداً للقوات الجوية، ونائباً لوزير الحربية سنة ١٩٧٣، أصبح سنة ١٩٧٥ نائباً لرئيس الجمهورية، أنتخب رئيساً للجمهورية سنة ١٩٨١ بعد اغتيال السادات. ينظر: فراس البيطار، المصدر السابق، ج٢، ص٦٢٣.

(54) M.T.F.A., PREM19/451, Egypt: No.10 record of conversation Between The Prim Minister Margaret Thatcher and Egyptian Vice President Muhammad Hosny Mubarak Arab-Israeli conflict, London, 2 September 1980, Confidential, No. f4, declassified 2011.

(55) Sarah Scott, Op. Cit., P147.

(٥٦) أسامة رفعت حسن البياتي، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٧٧-١٩٩٩، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧، ص٤٦.

(٥٧) مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد (١٩٧٤-١٩٨٣)، دار الوضاح للنشر، الأردن، ٢٠١٨، ص١٥٤-١٥٧.

(58) Mark Phythian, The Politics of British Arms Sales since ١٩٦٤, Manchester University Press, Manchester, ٢٠٠٠, P٢١٨-٢١٧.

(59) Haya Saleh AlHargan, Anglo-Saudi Cultural Relations Challenges and Opportunities in the Context of Bilateral ties, 1950-2010, Unpublished Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy Middle East and Mediterranean Studies Programme, University of London, King's College, 2015, P199.

(60) Resolutions and Decisions of the Security Council 1980, Official Records, Thirty- Fifth Year, New york, 1981, P13.

(٦١) سليمان إبراهيم، القدس أمام مجلس الأمن، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٥، بيروت، ١٩٨٠، ص١٣٥.

(62) Madiha Rashid Al Madfai, Jordan United States of America And Middle east The peace process 1974-1991, Cambridge University Press, New York, 1993, P112.

(٦٣) سليمان إبراهيم، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٦٤) سليمان إبراهيم، فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٦، بيروت، ١٩٨٠، ص١٥٣-١٥٤.